الأمم المتحدة

A/AC.105/847

الجمعية العامة

Distr.: General
8 February 2005
Arabic
Original: English

لجنة استخدام الفضاء الخارجي
في الأغراض السلمية

تقرير عن حلقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والبرازيل بشأن قانون الفضاء حول موضوع "نشر وتطوير قانون الفضاء على الصعيدين الدولي والوطني: منظور أمريكا اللاتينية والكاريبي"

(ريو دي جانيرو، البرازيل، من ٢٢ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤)

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا-	مقدّمة	١-١٣	٢
	ألف- الخلفية والأهداف	١-٧	٢
	باء- البرنامج	٨-١٠	٣
	جيم- الحضور	١١-١٣	٣
ثانيا-	ملخص العروض	١٤-٢١	٤
ثالثا-	الملاحظات والتوصيات والاستنتاجات	٢٢-٣٧	٦

210205 V.05-80866 (A)

أولا- مقدّمة

ألف- الخلفية والأهداف

١- يزداد كل سنة عدد الدول التي تشارك في الأنشطة الفضائية وتطبيقاتها، أو تقوم بتنفيذها أو تستفيد من مزاياها. وتعيد الجمعية العامة كل سنة التأكيد على أهمية التعاون الدولي في ميدان تطوير سيادة القانون، بما في ذلك المعايير المتصلة بقانون الفضاء، من خلال قراراتها بشأن التعاون الدولي في مجال استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وتحثّ، عاما بعد عام، الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في المعاهدات التي تنظّم استخدام الفضاء الخارجي، على أن تفكّر في المصادقة على هذه المعاهدات، أو الإنضمام إليها، إضافة إلى دمجها في تشريعاتها الوطنية.

٢- وشدّد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية (اليونيسبيس الثالث)[1] على أهمية معاهدات الأمم المتحدة بشأن الفضاء الخارجي، ودعا إلى العمل على تشجيع قانون الفضاء كي يلبّي حاجات المجتمع الدولي.

٣- وأخيرا، إن خطة العمل التي تندرج في إطار استراتيجية الأمم المتحدة لعصر تطبيق القانون الدولي دعت كل مكتب ودائرة ومشروع وصندوق ووكالة في الأمم المتحدة إلى تشجيع تطبيق القانون الدولي، وتقديم المساعدة التقنية لمعاونة الحكومات على تنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدات التي هي أطراف فيها، أو تودّ أن تصبح أطرافا فيها.

٤- وفي حين أن الحاجة إلى قوانين وسياسات فعّالة في ميدان الأنشطة الفضائية، ليس على الصعيد الدولي فحسب، بل على الصعيد الوطني كذلك، باتت واضحة بالنسبة إلى عدد متزايد من الدول المنخرطة بنشاط في ميدان الفضاء، يعتمد النجاح في إعمال قانون الفضاء وسياساته ومؤسساته في بلد ما على وجود مهنيين ملائمين. ومن هنا، تكتسب الفرص والمؤسسات التعليمية التي تعالج مسألة قانون الفضاء وسياسته أهمية أساسية في بناء القدرة على الصعيد الوطني.

٥- وبغية تشجيع المصادقة على معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي، ومساعدة الدول على بناء قدراتها في مجال قانون الفضاء، اشتركت الأمم المتحدة مع الرابطة البرازيلية لقانون الملاحة الجوية والفضاء والحكومة البرازيلية في تنظيم حلقة عمل بشأن قانون الفضاء في ريو دي جانيرو، البرازيل من ٢٢ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ لصالح بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي بشكل خاص. وقام هدف حلقة

العمل الرئيسي على تنمية الخبرة والقدرة في مجال قانون الفضاء الوطني والدولي، مع التشديد على المسائل ذات الأهمية الخاصة لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، وتشجيع التعاون في مجال قانون الفضاء.

٦- وحلقة العمل هذه كانت الثالثة في سلسلة حلقات العمل التي دأبت الأمم المتحدة على تنظيمها لبناء القدرات في مجال قانون الفضاء، وكانت الأولى لأمريكا اللاتينية والكاريبي.

٧- وأُعدّ هذا التقرير لكي يعرض على لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في دورتها الثامنة والأربعين، وعلى لجنتها الفرعية القانونية في دورتها الرابعة والأربعين. وسوف تُنشر الوثائق المقدّمة في حلقة العمل كمداولات في حلقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والبرازيل بشأن قانون الفضاء.

باء- البرنامج

٨- ألقى ممثّلون عن الرابطة البرازيلية لقانون الملاحة الجوية والفضاء والأمانة كلمات افتتاحية وترحيبية.

٩- ونظرت حلقة العمل في التطوّر الحالي والمستقبلي لقانون الفضاء على الصعيدين الدولي والوطني، إضافة إلى عدد من المسائل ذات الأهمية الخاصة لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وفضلا عن ذلك، قدّم المشاركون من بلدان المنطقة معلومات عن مؤسساتهم الوطنية التي تقوم بأنشطة فضائية، كما ناقشوا الطرائق والوسائل التي تتيح بناء القدرات والتعليم في ميدان قانون الفضاء. وخصّصت الجلسة الأخيرة لوضع اللمسات الأخيرة على ملاحظات حلقة العمل وتوصياتها واستنتاجاتها.

١٠- وقدّم ممثّلون مدعوّون من بلدان نامية ومتقدّمة النمو على حدّ سواء ثلاثين ورقة وعرضا.

جيم- الحضور

١١- وجِّهت الدعوة إلى مشرّعين ومسؤولين حكوميين ومهنيين ومعلّمين من بلدان نامية وبلدان متقدّمة النمو، من أمريكا اللاتينية والكاريبي بشكل خاص، للمشاركة في حلقة العمل. وشغل المشاركون مراكز في الدوائر الحكومية والوكالات الفضائية والمنظمات الدولية والجامعات ومؤسسات البحوث والقطاع الخاص.

١٢- وحضر حلقة العمل ما يقارب ٧٥ مشاركا من البلدان الثمانية عشر التالية: أنتيغوا وبربودا والأرجنتين والبرازيل وكندا وشيلي وكولومبيا والجمهورية التشيكية وألمانيا وغيانا وفرنسا واليابان والمكسيك وهولندا وبيرو وأوكرانيا والولايات المتحدة الأمريكية وأوروغواي وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

١٣- واستخدمت أموال وفّرتها الأمم المتحدة والرابطة البرازيلية لقانون الملاحة الجوية والفضاء والحكومة البرازيلية لتغطية تكاليف سفر ومعيشة المشاركين من البلدان النامية والبلدان التي تمرّ اقتصاداتها في مرحلة انتقالية. وقدّم الدعم والرعاية لثلاثة وعشرين مشاركا بعد انتقائهم على أساس خبرتهم، وقدرتهم الكامنة على التأثير على تطوير قانون وسياسة الفضاء في بلدانهم وبناء القدرات والتعليم في مجال قانون الفضاء في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي.

ثانيا- ملخص العروض

١٤- تطرّقت الجلسة الأولى لحلقة العمل إلى التطوّرات الحالية والمستقبلية لقانون الفضاء الدولي. ونظر المشاركون في تطوّر الإطار القانوني الدولي الذي نظّم الأنشطة في الفضاء الخارجي، كما ناقشوا الطبيعة القانونية لقرارات الجمعية العامة المتعلقة بالأنشطة الفضائية، ونظروا في أهم مبادئ قانون الفضاء الدولي، بما في ذلك عدم الاحتكار، واستخدام الفضاء الخارجي لأغراض سلمية وحماية البيئة. وناقش المشاركون كذلك تطوّر قانون الفضاء على الصعيد الدولي مستقبلا، ونظروا في عدّة نهوج لمعالجة مسائل ناجمة عن إضفاء الطابع التجاري على الأنشطة الفضائية وخصخصتها على نحو متزايد.

١٥- وركّزت الجلسة الثانية على التطوّرات الحالية والمستقبلية في مجال القوانين والسياسات الفضائية على الصعيد الوطني. وناقش المشاركون الأساس المنطقي لقانون الفضاء الوطني، ونظروا في العلاقة بين قانون الفضاء الوطني والدولي، كما تدارسوا التشريعات الوطنية في مجال الفضاء في عدّة بلدان، بما في ذلك أستراليا والبرازيل والاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا وأوكرانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة. وناقش المشاركون كذلك مختلف الآليات المتيسّرة للدول فيما يتعلق بتطوير التشريعات الوطنية الخاصة بالفضاء.

١٦- ونظر المشاركون كذلك في عدد من المسائل ذات الأهمية الخاصة بالنسبة إلى بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.

١٧- وركّزت الدورة بشأن قانون الفضاء والتعاون التكنولوجي على دور الأمم المتحدة في التعاون الدولي، والنُهُج التي تعتمدها الدول في اتفاقات تعاون منتقاة، وخاصة فيما يتعلق بالقانون القابل للتطبيق، والمسؤولية حيال الأطراف الثالثة وحقوق الملكية الفكرية.

١٨- وفي إطار أنشطة قانون الفضاء والاستشعار عن بعد، نظر المشاركون في تطوّر المبادئ المتعلقة باستشعار الأرض عن بعد من الفضاء الخارجي (قرار الجمعية العامة ٤٤/٦٥، المرفق)، وأثر التسويق على أنشطة الاستشعار عن بعد، واختلاف وجهات نظر الدول الأعضاء فيما يتعلق بالحاجة إلى استعراض المبادئ. وفكّر المشاركون بشأن مسألة زيادة عدد البلدان التي تتوفّر فيها قدرة على الاستشعار عن بعد، والقدرة الكامنة لتطوير ممارسات الدول من خلال زيادة دخولها في اتفاقات ثنائية ومتعدّدة الأطراف. وقُدِّمت إلى حلقة العمل معلومات بشأن الوضع القانوني الحالي المتصل باستخدام البيانات الساتلية كدليل أمام المحاكم الوطنية والدولية.

١٩- كان الأثر الذي قد تمارسه الرغبة العالمية المجدّدة في إرسال بعثات إلى القمر على النظام القانوني الذي ينظّم القمر والأجرام السماوية الأخرى، واستكشاف القمر واستغلاله من جانب الشركات الخاصة، موضع تركيز الدورة المكرّسة إلى الاتفاق الذي يُنظّم أنشطة الدول على القمر والأجرام السماوية الأخرى (مرفق القرار ٣٤/٦٨). وفي الجلسة المعقودة بعنوان "عشرون عاما بعد اتفاق القمر: تحدّيات قانون الفضاء للعودة إلى القمر". واستعرض المشاركون في الدورة معنى مفهوم "التراث المشترك للبشرية"، كما ناقشوا النظام الدولي الذي سينظّم استغلال موارد القمر الطبيعية، والحق في تجميع المعادن منه ونقلها واستعمالها، وحظر استعمال القوة أو التهديد باستعمالها على سطح القمر أو الأجرام السماوية الأخرى أو منها.

٢٠- وقدّمت الجلسة بشأن قانون الفضاء وصناعة الإطلاق العالمية للمشاركين في حلقة العمل استعراضا عن الترتيبات القانونية والتعاقدية العامة بين أوكرانيا ودول أخرى في مجال أنشطة الإطلاق، والمعلومات بشأن تطوّر سياسة أوروبا في هذا الصدد، والتعاون والاتفاقات القانونية المتعلقة بها. وركّزت الجلسة المخصّصة للاتصالات والملاحة والمراقبة الساتلية/إدارة الحركة الجوية، على المسائل القانونية المتصلة بهذه الميادين. وناقش المشاركون بإيجاز المواضيع المتصلة بالمسؤولية التي قد تنجم عن الشبكة العالمية لسواتل الملاحة.

٢١- وأخيرا، أتاحت الجلسة المخصّصة للمؤسسات الوطنية والتعليم في مجال قانون الفضاء منبرا للمشاركين من منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي لتبادل المعلومات حول البرامج

والمؤسسات الوطنية التابعة لها المعنية بالفضاء. وتناول المشاركون كيفية تحسين نشر المعلومات بشأن قانون الفضاء في المنطقة، كما بحثوا في الطرق الآيلة إلى زيادة فهم القانون الدولي للفضاء، وخاصة في البلدان النامية. وقدّم المشاركون من أنتيغوا وبربودا والأرجنتين والبرازيل وشيلي وغيانا والمكسيك وبيرو وأوروغواي ومكتب شؤون الفضاء الخارجي التابع إلى الأمانة عروضهم في هذا الصدد.

ثالثا- الملاحظات والتوصيات والاستنتاجات

٢٢- أوصت حلقة العمل الدول التي لا تشكّل أطرافا في المعاهدات بشأن الفضاء حتى الآن أن تتخذ الخطوات الضرورية لإبرامها أو الإنضمام إليها.

٢٣- ووافقت حلقة العمل على أهمية الترويج لفهم القانون الدولي للفضاء ومعرفته بصورة أفضل.

٢٤- وأقرّت حلقة العمل الحاجة إلى المضي في تطوير القانون الدولي للفضاء كي يعالج مسائل عصرية تتعلق باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه، بما في ذلك المسائل الناشئة عن زيادة انخراط القطاع الخاص وكيانات تجارية أخرى في الأنشطة الفضائية.

٢٥- وأوصت حلقة العمل الدول بالتفكير في إعداد تشريعات وطنية واتفاقات إقليمية للفضاء كي تتمكّن من توفير اليقين والشفافية في الميدان القانوني للكيانات المنخرطة في الأنشطة الفضائية.

٢٦- ولاحظت حلقة العمل أن سنّ قوانين وطنية للفضاء يشكّل واحدة من الآليات المتعدّدة التي تتيح التصريح بأنشطة الكيانات غير الحكومية في مجال الفضاء والاستمرار في الإشراف عليها، كما لاحظت أن الدول حرّة في استخدام أي آلية تعتبرها مناسبة.

٢٧- واتفقت حلقة العمل على أن الإعلان الخاص بالتعاون الدولي في مجال استكشاف الفضاء الخارجي، واستخدامه لفائدة جميع الدول ومصلحتها، مع إيلاء اعتبار خاص لاحتياجات البلدان النامية (مرفق قرار الجمعية العامة ١٢٢/٥١)، يعبّر عن التطلّعات الحالية للدول فيما يتعلق بالتعاون الدولي، وخاصة لتعزيز تطوير القدرات الفضائية ذات الصلة والملائمة.

٢٨- ووافقت حلقة العمل على أنه ينبغي أن تنشر المعلومات بشأن القانون الدولي للفضاء، القائم حاليا، على نطاق واسع بين المهنيين في مجال القانون وعلوم وتكنولوجيا الفضاء، وخاصة في البلدان النامية.

٢٩- واتفقت حلقة العمل على أن تنفيذ الدول لقانون وسياسات الفضاء يتطلّب تيسّر مهنيين مؤهّلين. وينبغي لمكتب شؤون الفضاء الخارجي أن يستمر في بذل الجهود لدعم التعليم وبناء القدرات في ميدان قانون الفضاء، والترويج لهما بصورة نشيطة، علما بأن هذه المسألة أساسية لتشجيع الخبرة الوطنية والقدرة في هذا الميدان.

٣٠- واتفقت حلقة العمل على أن بإمكان المراكز الإقليمية لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء المنتسبة للأمم المتحدة أن تضطلع بدور هام في مجال بناء القدرات في قانون الفضاء. وأوصت حلقة العمل بأن تدرج المراكز الإقليمية في أمريكا اللاتينية والكاريبي قانون الفضاء في مناهجها الدراسية.

٣١- أقرّت حلقة العمل بالخدمة العامة القيمة التي يقدّمها موقع مكتب شؤون الفضاء الخارجي على الويب (www.unoosa.org)، كما أوصت بأن يمضي المكتب في تطوير موقعه، وخاصة قسم قانون الفضاء.

٣٢- واتفقت حلقة العمل على مفهوم "التراث المشترك للبشرية" في اتفاق القمر، ومفهوم "المجال المفتوح للبشرية جمعاء" الواردين في المعاهدة بشأن المبادئ المنظّمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى (مرفق قرار الجمعية العامة ٢٢٢٢ (٢١)) يشكّلان مفهومين مختلفين.

٣٣- ورحّبت حلقة العمل بالجهود التي بذلتها المؤسسات الوطنية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي لضمان استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بما يعود بالفائدة على البشرية، كما أوصت بأن تستمر هذه المؤسسات في دعم تطوير قانون الفضاء.

٣٤- واتفقت حلقة العمل على أن التعاون متعدّد الأطراف والثنائي بين الدول في ميدان قانون الفضاء وأنشطته يشكل وسيلة عملية لإتاحة النفاذ الكامل إلى المعلومات. وسيكون ذلك مفيدا لتنمية دول أمريكا اللاتينية والكاريبي والتغلّب على الفقر، وتخفيف الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية، ومعالجة ميادين أخرى ذات أولوية.

٣٥- أشارت حلقة العمل إلى تعهّد الرابطة البرازيلية لقانون الملاحة الجوية والفضاء بالاستمرار في التعاون مع مكتب شؤون الفضاء الخارجي، وهيئات دولية أخرى للمضي في

تطوير قانون الفضاء، وخاصة في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأشارت حلقة العمل كذلك إلى أنه سبق أن تعهّدت الرابطة البرازيلية لقانون الملاحة الجوية والفضاء بزيادة التعاون الإقليمي في ميدان قانون الفضاء، وفي إعداد برامج خاصة للتعليم والتدريب والبحوث في مسائل تتعلق بالفضاء على الصعيدين الدولي والوطني.

٣٦- وعبّرت حلقة العمل عن عميق تقديرها للمعهد الوطني لبحوث الفضاء والمركز التقني الفضائي الجوي على الفرصة الممتازة التي أتاحها للمشاركين في حلقة العمل للتعرّف على الجوانب التقنية للأنشطة الفضائية، وإدراك الجهود الكبيرة التي تبذلها البرازيل في أنشطة الفضاء.

٣٧- وعبّرت حلقة العمل كذلك عن تقديرها لكل من الحكومة البرازيلية والرابطة البرازيلية لقانون الملاحة الجوية والفضاء ومكتب شؤون الفضاء الخارجي على تنظيم حلقة العمل.

الحواشي

(١) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، فيينا، ١٩-٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.00.I.3).